أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/02/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

حماس: تصريح عريقات أن ليبرمان رئيس فعلي للفلسطينيين تضع الأمور بنصابها..... 3

في تَصريحاتٍ مُفاجِئة في مَوْقِفه.. عريقات: ليبرمان هو الرئيس الفِلسطيني والسُّلطة ستختفي قريباً والحمد الله مُنسِّق شُؤون الحُكومة الإسرائيليّة.. واقْتنعت بتَعليق أحد الطلاب عندما طالبني بِزَراعة لِسان جديد بَدلاً من رِئةٍ جديدة والتوقّف عن خِداع الفِلسطينيين..... 5

كاتب فلسطيني: لا جديد بخطاب عباس ونحن بحاجة لخطة قابلة للتحقيق 7

عباس: مستعدون لاستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين فورا وفق خطة جديدة للسلام..... 8

الرئيس يعرض خطة للسلام: مؤتمر دولي ووقف الأعمال الأحادية وتطبيق المبادرة العربية..... 10

"الديمقراطية": مبادرة عباس لم تناقَش في أطر منظمة التحرير..... 19

صندوق النقد: الاقتصاد الفلسطيني يقترب من نقطة الانهيار..... 21

محللون: ساعة "الانفجار الكبير" في المنطقة لم تحن بعد..... 22

تبخر قرارات "المركزي" ومفاوضات إعادة أوسلو..... 24

حمدان : السلطة انتهت سياسياً و نستعد لما بعد الرئيس عباس..... 26

أبو زهري يتساءل: هل يتراجع عباس عن قناعاته بمشروع التسوية؟..... 27

رامي الحمد الله.. محرقة السلطة السياسية على خطى "فياض"..... 28

السلطة الفلسطينية.. إقرار بفشل التسوية وتكثيف للعلاقات مع (إسرائيل)..... 31

حماس: تصريح عريقات أن ليبرمان رئيس فعلي للفلسطينيين تضع الأمور بنصابها

غزة – فلسطين أون لاين 20\2\2018

قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" سامي أبو زهري الثلاثاء إن تصريحات أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عريقات بأن وزير الجيش الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان ليبرمان هو الرئيس الفعلي للفلسطينيين "تضع الأمور في نصابها".

وذكر أبو زهري في بيان صحفي أن تصريحات عريقات تفرض على قيادة حركة "فتح" مغادرة لغة التمكين وفرض العقوبات على غزة وضرورة انجاز الوحدة الوطنية لمواجهة هذه التحديات.

وكان عريقات أعرب عن تشاؤمه إزاء "حل الدولتين"، مُرجحًا في نفس الوقت "اختفاء السلطة الفلسطينية برمتها قريبًا ولن يكون لها أمل في الحياة".

وقال عريقات في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية العبرية: "سأقول أمورًا قد تغضب الرئيس الفلسطيني محمود عباس.. أنا أعتقد أن الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو وزير الجيش أفيغدور ليبرمان، أما رئيس الوزراء الفلسطيني فهو المنسق بولي مردخاي".

وذكر أن "أبو مازن (الرئيس عباس) لا يمكنه التحرك من رام الله دون إذن من مردخاي وليبرمان".

وفيما يتعلق بـ"حل الدولتين"، قال عريقات إن: "الشارع الفلسطيني بدأ يكفر بهذه الفكرة لأنه يراها غير واقعية في ضوء تنامي الاستيطان"، مضيفًا أن "الفكرة الدارجة اليوم في الشارع الفلسطيني هي فكرة الدولة الواحدة ذات الحقوق المتساوية".

وفي حديث قد يعكس عدم قناعة الرجل بجدوى مسيرة السلام مع "إسرائيل" رغم أنه أحد أركانها، تحدث عريقات عن أن أحد الشبان طالبه قبيل إجرائه عملية زراعة رئة قبل أشهر في الولايات المتحدة بعمل "زراعة لسان جديد بدلًا من مواصلة خداع الفلسطينيين طوال هذه السنوات"، مشيرًا إلى أنه "بات مقتنعًا بهذه الفكرة".

وعريقات (62 عامًا) يشغل منصب كبير المفاوضين منذ عام 1996 حتى اليوم، وكان نائبًا لرئيس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد عام 1991 وما تلاه من مباحثات في واشنطن خلال عامي 1992 و1993، وشارك في عقد اتفاقية أوسلو عام 1993، وعُيِّن رئيسًا للوفد الفلسطيني المفاوض عام 1994.

في تَصريحاتٍ مُفاجِئة في مَوْقِفه.. عريقات: ليبرمان هو الرئيس الفِلسطيني والسُّلطة ستختفي قريباً والحمد الله مُنسِّق شُؤون الحُكومة الإسرائيليّة.. واقْتنعت بتَعليق أحد الطلاب عندما طالبني بِزَراعة لِسان جديد بَدلاً من رِئةٍ جديدة والتوقّف عن خِداع الفِلسطينيين

الناصرة - "رأي اليوم": 2018\2\20

قال القيادي في حركة فتح صائب عريقات، إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيغضب منه عند سماع ما سيقوله، مرجحاً اختفاء السلطة الفلسطينية برمتها قريباً، وأن الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو وزير الجيش أفيغدور ليبرمان، أما رئيس الوزراء الفلسطيني فهو منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة الجنرال بولي مردخاي".

وحسب التصريحات التي جاءت في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية الاسرائيلية، قال عريقات "أعتقد أن الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو وزير الجيش أفيغدور ليبرمان، أما رئيس الوزراء الفلسطيني فهو منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة الجنرال بولي مردخاي".

وأعرب كبير المفاوضين الفلسطينيين، القيادي في حركة فتح صائب عريقات في تصريحاته للقناة العبرية عن تشاؤمه إزاء "حل الدولتين"، مُرجحاً في نفس الوقت "اختفاء السلطة الفلسطينية برمتها قريباً، ولن يكون لها أمل في الحياة".

وذكر عريقات أن "الرئيس عباس لا يمكنه التحرك من رام الله دون إذن من مردخاي وليبرمان".

وقال عريقات، إن الشارع الفلسطيني بدأ "يكفر بفكرة حل الدولتين"، لأنه يراها غير واقعية، في ضوء تنامي الاستيطان، مضيفاً أن "الفكرة الدارجة اليوم في الشارع الفلسطيني هي فكرة الدولة الواحدة ذات الحقوق المتساوية".

وعن سرِّ هذا التغيُّر في موقفه، قال عريقات، إن أحد الشبان طالبه قبيل إجرائه عملية زراعة رئة قبل أشهر في الولايات المتحدة، بعمل "زراعة لسان جديد، بدلاً من مواصلة خداع الفلسطينيين طوال هذه السنوات"، مشيراً إلى أنه "بات مقتنعاً بهذه الفكرة".

وكان عريقات، قد جدد موقف بلاده من اعتبار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، "فقد دوره وسيطا للسلام في الشرق الأوسط، بسبب انحيازه لممارسات وسياسات الحكومة الإسرائيلية".

وقال عريقات، في مقال نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، إن "العام الأول من ولاية ترامب كشف أن واشنطن تدعم تل أبيب في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

ولفت أن "الدعم الأمريكي لخطط إسرائيل الاستيطانية والاستعمارية يتجاهل القانون الدولي والمنظمات الدولية من جهة، ويتنافى مع الدور الدبلوماسي الأمريكي التقليدي في عملية السلام الشرق أوسطية من جهة أخرى".

كاتب فلسطيني: لا جديد بخطاب عباس ونحن بحاجة لخطة قابلة للتحقيق

غزة – فلسطين أون لاين 20\2\2018

قال الكاتب والمحلل السياسي هاني المصري إن خطاب الرئيس محمود عباس بمجلس الأمن يوم الثلاثاء لم يحمل جديدًا، رغم أن الوضع "جد خطير".

واعتبر المصري في منشور على حسابه في فيسبوك الخطاب "جيد" من حيث رفض قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والحلول المطروحة، والحديث أن الولايات المتحدة نقضت تعهداتها.

كما أن المطالبة بالحصول على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة والمطالبة بالمؤتمر الدولي والحماية الدولية والآلية المتعددة للمفاوضات التي تكسر الاحتكار الامريكي، والمطالبة بتطبيق القرارات الدولية من الأمور الجيدة.

لكن المصري استدرك بالقول: "الرئيس يعرف وكلنا يعرف أن هذا-مطالبات عباس-غير قابلة للتحقيق لأن الفيتو الأمريكي يقف له بالمرصاد".

وأضاف: "لا يكفي رفض الخطة الترامبية وإنما لا بد من وضع خطة عملية لإحباطها وهذا غير ممكن من غير إيجاد حقائق وواقع سياسي على أرض الصراع من خلال الكفاح لتغيير موازين القوى بما يجعل تطبيقها مستحيلًا".

وتابع المصري: هذا بحاجة إلى رؤية جديدة وإرادة مستعدة لدفع الثمن وخطة قابلة للتحقيق، وهذا كله بحاجة لإعطاء الأولوية لاستعادة الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية وتعددية وشراكة حقيقية، وليس الحديث وكأن الوحدة متحققة والكل يعرف أن هذا بعيد عن الحقيقة بعد الأرض عن السماء.

ودعا عباس اليوم في كلمة أمام مجلس الأمن الدولي إلى آلية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية تنبثق عن مؤتمر دولي وتلتزم بالشرعية الدولية.

وأعلن عباس في كلمته خلال جلسة استثنائية لمجلس الأمن لبحث حالة الشرق الأوسط وبخاصة قضية فلسطين، أن الجانب الفلسطيني لن يقبل أي حلول تخالف الشرعية الدولية من أي جهة دولية.

عباس: مستعدون لاستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين فورا وفق خطة جديدة للسلام

نيويورك (الولايات المتحدة) – خدمة قدس برس 20\2\2018

أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، اليوم الثلاثاء، استعداده لاستئناف المفاوضات مع الإسرائيليين فورا، وفق خطة جديدة للسلام.

وفي كلمة له خلال جلسة بمجلس الأمن، عقدت لمناقشة القضية الفلسطينية، أوضح عباس أن خطته تقوم، على الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام منتصف العام الجاري، تشارك فيه الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة على أساس تحقيق حل الدولتين وفق حدود عام 1967.

واشترط عباس، أن يكون من مخرجات المؤتمر، قبول دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة، وتبادل الاعتراف بين دول فلسطين واسرائيل على حدود العام 1967، بالإضافة إلى تشكيل آلية دولية لحل قضايا الوضع الدائم.

كما تشمل خطة السلام الجديدة، توقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، التي تؤثر على نتائج الحل النهائي وعلى رأسها النشاطات الاستيطانية، إلى جانب وقف نقل السفارة الأمريكية للقدس.

وأكد أن الأسس المرجعية لأية مفاوضات قادمة وفق الخطة الجديدة، تقوم على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ووفق مبدأ حل الدولتين.

كما أعرب عباس عن موافقته، في هذا الإطار، على مبدأ قبول تبادل طفيف للأرض، واعتبار كذلك القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، على أن تكون مفتوحة أمام اتباع الديانات السماوية الثلاث، بالإضافة إلى حل قضايا اللاجئين وفقا لمبادرة السلام العربية، والالتزام باستمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الـ "أونروا".

وشدد على ضرورة التوقف عن اتخاذ خطوات أحادية خلال فترة المفاوضات، وأن مخرجاتها ستعرض لاستفتاء شعبي، "إعمالا للديمقراطية وتحقيقا للشرعية".

وأكد عباس أن "جميع الدول العربية والإسلامية مستعدة للاعتراف بإسرائيل بعد قيام الدولة الفلسطينية".

وطالب رئيس السلطة بتوفير حماية دولية لشعبه، وقال: "أصبحنا سلطة دون سلطة، والاحتلال أصبح دون كلفة"، مشددا أن على إسرائيل تحمل مسؤوليتها كقوة احتلال، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفور إنهائه كلمته، غادر عباس قاعة مجلس الأمن دون الاستماع لكلمة المندوب الإسرائيلي داني دانون، وبقية المتحدثين.

وتوقفت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، نهاية نيسان/ أبريل 2014، دون تحقيق أية نتائج تذكر، بعد 9 شهور من المباحثات برعاية أمريكية وأوروبية؛ بسبب رفض إسرائيل وقف الاستيطان، وقبول حدود 1967 كأساس للمفاوضات، والإفراج عن أسرى فلسطينيين قدماء في سجونها.

الرئيس يعرض خطة للسلام: مؤتمر دولي ووقف الأعمال الأحادية وتطبيق المبادرة العربية

وفا 20\2\2018

- إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون وحولت حالة الاحتلال المؤقتة إلى استعمار دائم
- الولايات المتحدة نقضت تعهداتها وخرقت الشرعية الدولية بقرارها بشأن القدس
- ليس بمقدور دولة بعينها أو بمفردها حل صراع إقليمي أو دولي دون مشاركة أطراف دولية أخرى
- لن نقبل أن تفرض علينا حلول من أية جهة كانت تتنافى مع الشرعية الدولية
- سنواصل مد أيدينا لصنع السلام والعمل من أجل إنهاء الاحتلال وفق حل الدولتين
- سنكثف جهودنا للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة وتأمين الحماية لشعبنا
- سنعرض ما يتم التوصل له من اتفاقات مع إسرائيل لاستفتاء عام أمام شعبنا
- مستعدون لبدء المفاوضات فوراً وصولاً لنيل شعبنا حريته واستقلاله وتحقيق السلام في المنطقة

القدس عاصمة فلسطين/ نيويورك 20-2-2018 وفا- عرض رئيس دولة فلسطين محمود عباس، مساء اليوم الثلاثاء، أمام مجلس الأمن الدولي، خطة للسلام، تعالج الإشكالات الجوهرية، التي تسببت بفشل مساعي السلام على مدار عقود.

وأوضح الرئيس عباس، في خطابه أمام مجلس الأمن، أن الخطة تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو، كما دعا له قرار مجلس الأمن 1850.

وقال سيادته: يجب أن يكون من مخرجات المؤتمر، قبول دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة، والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك، وتبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود عام 1967، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ.

وأضاف ان الخطة تتضمن أن تتوقف جميع الأطراف خلال فترة المفاوضات، عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، خاصة تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، وعلى رأسها النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة عام 1967 وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف نقل السفارة الاميركية للقدس.

وبيّن سيادته أن خطة السلام تنص أيضا على تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وجدد الرئيس عباس التأكيد على الأسس المرجعية لأي مفاوضات مقبلة، بالالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما يشمل قرارات مجلس الأمن 242، و338 وصولا للقرار 2334، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الموقعة.

واكد سيادته أيضا ان من هذه الاسس مبدأ حل الدولتين، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ورفض الحلول الجزئية، والدولة ذات الحدود المؤقتة، وقبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين.

وشدد على أن الأسس تشمل أيضا القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، تكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان أمن الدولتين دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما، من خلال وجود طرف ثالث دولي، وحل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194، وفقاً لمبادرة السلام العربية، واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأونروا لحين حل قضية اللاجئين.

وأكد الرئيس أنه سيتم عرض ما يتم التوصل له من اتفاقات مع إسرائيل لاستفتاء عام أمام شعبنا، إعمالا للديمقراطية وتحقيقا للشرعية.

وأعرب سيادته عن أمله بأن تجد رؤية السلام التي طرحها استجابة من قبل مجلس الامن، مؤكدا استعداده لبدء المفاوضات فورا، وصولا لنيل شعبنا حريته واستقلاله وتحقيق السلام والأمن في المنطقة والعالم.

ولاقى خطاب الرئيس عباس أمام مجلس الأمن، ترحيبا وتصفيقا حارا من قبل الحضور، الذين أبدوا بالمجمل دعمهم لما جاء فيه.

وفيما يلي نص خطاب الرئيس:

سبعون عاما مضت على نكبة فلسطين التي خلفت ستة ملايين لاجئ فلسطيني يعانون من ويلات التشرد وفقدان الأمان، وما زالوا هائمين على وجوههم في كل بقاع العالم، بعد أن كانوا يعيشون حياة هانئة مستقرة في مدنهم وقراهم، وهؤلاء هم جزء من ثلاثة عشر مليون فلسطيني لم يحصلوا بعد على اعتراف المجتمع الدولي بالعضوية الكاملة لدولتهم الفلسطينية من الأمم المتحدة، بالرغم من قرارات دولية عديدة تؤكد حقهم في تقرير المصير والدولة على ترابهم الوطني.

نحن سلالة الكنعانيين الذين عاشوا على أرض فلسطين قبل أكثر من خمسة آلاف عام، وبقوا فيها إلى اليوم دون انقطاع، وما زال شعبنا العظيم متجذرا في أرضه. شعبنا الفلسطيني عمَّر مدنه وأرضه، وقدم إسهامات إنسانية وحضارية يشهد لها العالم، أنشأ المعاهد والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الثقافية، وأقام المسارح، والمكتبات، ودور النشر والصحف، ومؤسسات اقتصادية وشركات وبنوكا ذات تأثير إقليمي ودولي واسع، كل ذلك، كان قبل وبعد صدور وعد بلفور من الحكومة البريطانية في العام 1917، هذا الوعد الذي أعطى فيه من لا يملك لمن لا يستحق، والذي على الحكومة البريطانية أن تتحمل مسؤولياتها عنه وعن نتائجه الكارثية على شعبنا الفلسطيني.

ومنذ ذلك الحين، وبالرغم من وجود شعبنا تحت الاحتلال، فقد واصل مسيرته في البناء والتنمية بعد إقامة سلطته الوطنية في العام 1994، وها هي مؤسساته الوطنية التي تشهد لها الهيئات الدولية بالجودة والعمل وفق سيادة القانون، ومعايير الشفافية والمحاسبة، وتمكين المرأة والشباب، في جو من التسامح والتعايش الحضاري دون تمييز. من ناحية أخرى فإننا نعمل على وحدة شعبنا وأرضنا، وأن تكون لنا سلطة واحدة وقانون واحد وسلاح شرعي واحد، ونحن عازمون على الذهاب لانتخابات عامة برلمانية ورئاسية.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء الكرام،

إن قناعتنا راسخة، وموقفنا واضح من استخدام السلاح، أياً كان نوعه، فنحن ندعو ليس فقط لنزع السلاح النووي، بل إننا ضد السلاح التقليدي، لما له من أثر على تدمير العديد من الدول في منطقتنا والعالم، ولهذا فقد حرصنا على نشر ثقافة السلام ونبذ العنف وأبدينا الاهتمام بالتنمية المستدامة، وبناء المدارس

والمستشفيات، وتعمير المناطق الصناعية والمزارع وإنتاج التكنولوجيا بدلا من إنشاء مصانع السلاح وشراء الدبابات والطائرات ومن وجهة نظرنا بثمن دبابة تبنى مدرسة ونحمي جيلا، وبثمن طائرة نبني مستشفى ونحفظ صحة جيل بدلا من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، لأننا نريد لشعبنا أن يعيش بحرية وكرامة بعيدا عن الحروب والدمار، وبعيدا عن الإرهاب والتطرف الذي نحاربه بلا هوادة في كل مكان في العالم.

وقد عقدنا لهذا الغرض 83 اتفاقا أمنيا مع 83 دولة في العالم بما فيها اميركا وغيرها، والهدف منها واحد وهو محاربة الارهاب أيا كان اساسه او مصدره.

لماذا نحن هنا اليوم؟ بعد مشوار طويل من الجهود المبذولة لخلق مسار سياسي يرتكز على المفاوضات، ويقود إلى سلام شامل وعادل، شاركنا كما تعرفون في مؤتمر مدريد عام 1991، وعقدنا اتفاق أوسلو عام 1993، كنا وحدنا نحن والاسرائيليون، الذي أكد على وجوب التوصل إلى حل قضايا الوضع الدائم قبل العام 1999، إلا أن هذا مع شديد الأسف لم يحدث حتى الآن وهو وارد في الاتفاقيات.

ومع ذلك، واصلنا جهودنا من أجل التوصل إلى السلام؛ عقدنا محادثات في واي ريفر وكامب ديفيد، وشاركنا في مؤتمر أنابوليس، وأجرينا محادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أولمرت لمدة ثمانية أشهر، والتقينا رئيس الوزراء نتانياهو بحضور وزير الخارجية الأميركية الأسبق هيلاري كلنتون، وجورج ميتشل، ووافقنا على دعوة الرئيس بوتين للقاء السيد نتنياهو في موسكو، ولكنه مع الأسف تهرب من الحضور، ثم عملنا بكل جدية مع وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري، ولكن تعنت الحكومة الإسرائيلية أفشل هذه الجهود. (وبعد كل ذلك، كيف يقال إننا نرفض المفاوضات، نحن لم نرفض ولا مرة واحدة دعوة للمفاوضات، واتحدى ان نكون قد رفضنا، نحن نعتبر المفاوضات الطريق الوحيد للوصول إلى السلام، فكيف نرفض. هذا كلام غير صحيح).

وأمام هذا الانسداد، لم نيأس، ولم نفقد الأمل، فذهبنا للأمم المتحدة، منطلقين من قناعتنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو من ضمن عدة مسائل إلى عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وفق المادة 41، ومع ذلك عام 1948 احتلت إسرائيل أراضينا ولم يحاسبها أحد، وأكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذه من جملة المسائل التي سيناقشها مجلسكم الموقر غدا، وما زلنا نعمل مع هيئاتها

كافة، لإيجاد مخرج لإنهاء هذا الاحتلال لأرضنا وشعبنا، وبالرغم من كل ذلك، فقد أخفقت الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها حتى يومنا هذا.

هل يعقل أيها السيدات والسادة أنه، وبالرغم من صدور 705 من القرارات عن الجمعية العامة، و86 قرارا من مجلس الأمن الدولي لصالحنا، ألّا تنفذ؟ وهل يعقل أن تتهرب إسرائيل من تنفيذ القرارين 181 و194 اللذين كانا شرطا لقبول عضويتها الدائمة، وفق التعهد الخطي المقدم من موشيه شاريت (شارتوك) وزير خارجيتها في حينه، إنه مستعد للتنفيذ، وبناء على هذا التعهد قبلت إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة.

إسرائيل، أيها السيدات والسادة، تتصرف كدولة فوق القانون الدولي، فقد حولت حالة الاحتلال المؤقتة وفق القانون الدولي إلى حالة استعمار استيطاني دائم، واحتلت إسرائيل اراضي عام 1967 بما في ذلك القدس، على اساس مؤقت وأصبح دائما، وفرضت واقع الدولة الواحدة بنظام الأبارتهايد، وأغلقت جميع الأبواب، أمام حل الدولتين على حدود 1967.

إننا نؤكد هنا كما أكدنا في الماضي، أن مشكلتنا ليست مع أتباع الديانة اليهودية، فاليهودية ديانة سماوية محترمة مثل المسيحية والإسلام، بل إن مشكلتنا هي فقط مع من يحتل أرضنا ويمنع استقلالنا وحريتنا، بصرف النظر عن ديانته.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء الكرام،

التقينا مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أربع مرات خلال عام 2017، وأبدينا له استعداداً كبيراً للتوصل إلى صفقة سلام تاريخية، وأكدنا على موقفنا المتوافق مع الشرعية الدولية، وحل الدولتين على حدود 1967، رغم أن هذه الإدارة لم تحدد موقفها، هل هي مع حل الدولتين، أو مع حل الدولة الواحدة، بل، وفي سابقة هي الأخطر من نوعها، وبقرار أحادي غير شرعي رفضه غالبية العالم، قررت الإدارة الأمريكية إزاحة ملف القدس عن الطاولة، بلا أدنى سبب، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، متجاهلة أن القدس الشرقية، هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967، وهي عاصمتنا التي نريدها أن تكون مدينةً مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية.

والمستغرب أيضاً أن الولايات المتحدة لا زالت تدرج منظمة التحرير الفلسطينية على قائمة الإرهاب، وتضع القيود على عمل بعثتنا في واشنطن، متذرعةً بقرارات الكونغرس منذ العام 1987، كل هذه العلاقات الثنائية مع اميركا، والمساعدات المجزية والعلاقات على أوسع نطاق، ثم نكتشف أننا ارهابيون!! من وجهة نظر الكونغرس الاميركي، اذا كيف تساعدون ارهابيين؟. كما أنها قررت مؤخراً معاقبة اللاجئين من خلال تخفيض مساعداتها لوكالة الأونروا، بالرغم من موافقتها على قرار إنشائها، وتبنيها للمبادرة العربية للسلام والتي تدعو لحل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين حسب القرار 194.

إن الولايات المتحدة ناقضت نفسها ونقضت تعهداتها وخرقت الشرعية الدولية، بقرارها بشأن القدس، إذ إنه ليس بمقدور دولة بعينها أو بمفردها اليوم أن تحل صراعاً إقليمياً أو دولياً دون مشاركة أطراف دولية أخرى، ولذلك لا بد من آلية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية، تنبثق عن مؤتمر دولي وتلتزم بالشرعية الدولية، لا نطالب بأكثر من ذلك.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء الكرام،

أمام الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي، وعدم التزام إسرائيل بتطبيق الاتفاقيات الموقعة معها، قرر المجلس المركزي قبل أسابيع، وهو أعلى هيئة برلمانية فلسطينية، إعادة النظر في العلاقة مع إسرائيل، إذ أننا أصبحنا سلطة بدون سلطة وأصبح الاحتلال بدون كلفة، نحن نعمل عند الاحتلال، لذبك نقول فلتتحمل إسرائيل مسؤولياتها كقوة قائمة بالاحتلال، ليس لدينا مانع ان تتحمل مسؤولياتها بالضفة وغزة، اما ان يبقى الوضع على ما هو عليه، فهذا غير مقبول.

ورغم ذلك، أؤكد لكم التزامنا بالحفاظ على مؤسساتنا وإنجازاتنا التي حققناها على الأرض في فلسطين وعلى المستوى الدولي أيضا، وحريصون على التزامنا بالعمل السياسي والدبلوماسي والقانوني بعيداً عن العنف، ومن خلال المفاوضات السياسية التي لم نرفضها إطلاقاً، لم نرفضها إطلاقا.

وسنواصل مد أيدينا لصنع السلام، والعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وفق حل الدولتين على حدود 1967، وقرارات الشرعية الدولية، لتحقيق أهدافنا الوطنية، لكننا في الوقت نفسه، لا نقبل أن تفرض

علينا حلول من أية جهة كانت تتنافى مع هذه الشرعية. أي حل مخالف للشرعية الدولية سنرفضه بكل ما اوتينا من امكانيات.

لقد حصلنا من الجمعية العامة على صفة دولة مراقب، وبناءً على ذلك، أصبحنا أعضاء كاملي العضوية في 105 منظمة واتفاقيةٍ دولية، ونلنا اعتراف 138 دولة، كل ذلك عزز مكانة دولة فلسطين، التي لا زالت تسعى لنيل الاعتراف بها من باقي دول العالم، وعلى رأسها دولكم الأعضاء، التي لا زال بعضها لم يعترف بدولة فلسطين، ونطالبه بالقيام بذلك، علماً بأن الاعتراف بدولة فلسطين ليس بديلاً عن المفاوضات، بل يعززها.

خلال الفترة القادمة، سنكثف جهودنا للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على تأمين الحماية الدولية لشعبنا، الوضع لم يعد يحتمل، ونأمل مساعدتكم لنا في هذا الخصوص، بما يحفظ حقوق 13 مليون فلسطيني يتوقون ليكون لهم وطن حر مستقل مثل باقي شعوب العالم، ويثبت وجود دولته في النظام الدولي القائم.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء الكرام،

إنني هنا أمام مجلسكم الموقر، وفي ظل الانسداد الحالي في عملية السلام، بسبب قرار الإدارة الأمريكية حول القدس، ومواصلة إسرائيل لنشاطاتها الاستيطانية، وعدم تطبيقها للاتفاقيات الموقعة، وعدم التزامها بقرارات مجلسكم، ورغبة من الجانب الفلسطيني في استمرار العمل بإيجابية وشجاعة في بناء ثقافة السلام ونبذ العنف، والحفاظ على مبدأ الدولتين، ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار للجميع، وبعث الأمل في نفوس شعبنا وشعوب المنطقة، وللخروج من المأزق الراهن. لدينا الشجاعة لنقول "نعم" ولنقول "لا".

وانطلاقاً من إيماننا بالسلام الشامل والدائم والعادل، الذي نعتبره خيارنا الاستراتيجي، وحرصاً منا على الأجيال القادمة في منطقتنا وبما فيها الفلسطينيون والإسرائيليون، فإنني أعرض على مجلسكم الموقر خطة للسلام، تعالج الإشكالات الجوهرية التي تسببت في فشل مساعي السلام على مدار عقود، وتنص خطتنا على ما يلي: –

أولاً: ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن 1850، على أن يكون من مخرجات المؤتمر ما يلي:

أ- قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك، آخذين بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة 67/19 لسنة 2012، وتأمين الحماية الدولية لشعبنا.

ب- تبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود العام 1967.

ج- تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو (القدس، الحدود، الأمن، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأسرى)، وذلك لإجراء المفاوضات ملتزمةً بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ.

ثانياً: خلال فترة المفاوضات، تتوقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، وبخاصة منها تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، حسب المادة (31) من اتفاق أوسلو للعام 1993، وعلى رأسها وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة من العام 1967 وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف نقل السفارة الأمريكية للقدس، التزاماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة 476، 478، وكذلك عدم انضمام دولة فلسطين للمنظمات التي التزمنا بها سابقاً. (وهي 22 منظمة دولية من أصل 500 منظمة ومعاهدة).

ثالثاً: يتم تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، من الألف إلى الياء، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على الأسس المرجعية لأية مفاوضات قادمة، وهي:

- الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يشمل قرارات مجلس الأمن 242، 338 وصولاً للقرار 2334، ومبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الموقعة.

- مبدأ حل الدولتين، أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ورفض الحلول الجزئية، والدولة ذات الحدود المؤقتة.
- قبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين.
- القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث.
- ضمان أمن الدولتين دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما، من خلال وجود طرف ثالث دولي.
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194، وفقاً لمبادرة السلام العربية واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأونروا لحين حل قضية اللاجئين.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء الكرام،

نحن مستعدون للذهاب مشياً على الأقدام إلى ابعد مكانٍ في الدنيا من أجل الحصول على حقوقنا، وغير مستعدين للتحرك إنشاً واحداً إذا أراد أحد منا التنازل عن هذه الحقوق؛

وسوف نعرض ما يتم التوصل له من اتفاقات مع إسرائيل لاستفتاء عام أمام شعبنا، إعمالاً للديمقراطية وتحقيقاً للشرعية.

طرقنا بابكم اليوم وأنتم أعلى هيئة أممية معنية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقدمنا رؤيتنا للسلام، علها تجد استجابة حكمتكم وعدالتكم، ومستعدون لبدء المفاوضات فوراً، وصولاً لنيل شعبنا حريته واستقلاله أسوةً ببقية الشعوب، وتحقيق السلام والأمن للجميع في منطقتنا والعالم، ولتنعم الأجيال القادمة بثماره، بعد أن ضحى شعبنا بالغالي والنفيس، من الشهداء والجرحى والأسرى.

أنتم قمة الهرم، أعلى نقطة يلجأ إليها العالم، وبعدكم ليس إلا سدرة المنهى.

فإذا لم يتم إنصافنا هنا، فإلى أين نذهب إذن؟ . نرجو منكم مساعدتنا على أن لا نقترف شيئا لا يرضينا ولا يرضيكم ولا يرضي العالم.

"الديمقراطية": مبادرة عباس لم تناقَش في أطر منظمة التحرير

غزة – صفا 2018\2\20

قالت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مساء الثلاثاء إن ما قدمه الرئيس محمود عباس في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي، باعتبارها "مبادرة فلسطينية" لم تُناقش في أطر منظمة التحرير.

وأوضحت الديمقراطية في بيان وصل "صفا" نسخة عنه، أنه "لم يتم الاطلاع على تلك المبادرة أو مناقشتها أو اقرارها لا في المجلس المركزي ولا في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة".

وذكرت أنها تتناقض في بنودها مع قرارات المجلس المركزي في دورتيه في 2015/3/5 وفي 1/15 2018.

وأضافت الديمقراطية أن "المبادرة" التي تدعو لمؤتمر على غرار مؤتمري "أنابوليس" و"باريس"، هي مبادرة معلقة في الهواء، ومراوحة في المكان ودوران في الحلقة المفرغة.

وشددت على أنها تستعيد القديم الفاشل الذي تم اختباره لمدة ربع قرن من المفاوضات العبثية، وتستعيد اتفاق أوسلو الذي أعلن المجلس المركزي وفاته، ودعا الى فك الارتباط به.

وقالت إن: "الخروج من مأزق أوسلو الذي أدى إلى ولادة سلطة بلا سلطة، وإلى تحويل الاحتلال إلى احتلال بلا كلفة، وتحويل مؤسساتها إلى موظفين لدى الاحتلال، على حد قول عباس في كلمته في مجلس الأمن، هو في الالتزام بقرارات المجلس المركزي في دورتيه السابقتين".

ونص المجلس المركزي في دورته الأخيرة على "فك الارتباط بأوسلو والتزاماته السياسية (سحب الاعتراف بإسرائيل) والأمنية (وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال) والاقتصادية (فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي والتحرر من التزامات بروتوكول باريس)".

كما دعا المجلس إلى استنهاض الانتفاضة والمقاومة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال والاستيطان، ونقل القضية والحقوق الوطنية الى الأمم المتحدة من خلال التقدم بطلب العضوية العاملة لدولة فلسطين، والدعوة لمؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة ورعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبموجب قرارات الشرعية الدولية.

بالإضافة إلى طلب الحماية الدولية لشعبنا وقدسنا وأرضنا ضد الاحتلال والاستيطان، وإحالة جرائم الحرب الاسرائيلية الى محكمة الجنايات الدولية بشكاوى نافذة أمام القضاء الدولي.

ودعت الديمقراطية لعقد "لجنة تفعيل وتطوير م.ت.ف" التي تضم أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية (14 فصيل) ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وشخصيات مستقلة.

وأوضحت أن الاجتماع سيبحث الأوضاع الوطنية الفلسطينية، وإعادة بناء الوحدة الوطنية الجامعة، ووضع الاستراتيجية الجديدة والبديلة، المستندة إلى قرارات المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين بديلاً للمشاريع الفاشلة، ولوضع حد نهائي للرهان على بقايا اتفاق أوسلو.

ودعا الرئيس عباس في كلمة أمام مجلس الأمن الدولي اليوم إلى آلية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية تنبثق عن مؤتمر دولي وتلتزم بالشرعية الدولية، وتتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية.

صندوق النقد: الاقتصاد الفلسطيني يقترب من نقطة الانهيار

واشنطن – "القدس" دوت كوم– 2018\2\21

ذكر صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة يتباطأ في الوقت الذي يعرقل فيه جمود عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتوترات السياسية حركة الاقتصاد الفلسطيني.

وقالت كارين أونجلي رئيسة البعثة التي راجعت أوضاع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية خلال الشهر الحالي، إن "الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني أصبحت أكثر وضوحا خلال 2017".

ووفقا لتقديرات البعثة فإن معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام الماضي كان في حدود 3% وهو أقل من تقديرات السلطة الفلسطينية.

وأشار الصندوق إلى أن نقص التمويل يؤثر على كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبخاصة في قطاع غزة.

وقالت "أونجلي" إن نمو الاقتصاد بهذه الوتيرة لا يكفي لخلق وظائف جديدة ولا لتحسين مستوى المعيشة بصورة ملموسة للشعب الفلسطيني، مضيفة أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعي للفلسطينيين يمثل خطرا كبيرا، مع تزايد خطر وصول الأحوال الإنسانية إلى مرحلة الانهيار.

كانت بعثة صندوق النقد قد زارت القدس المحتلة ورام الله خلال الفترة من 4 إلى 14 شباط/فبراير الحالي.

وأشارت بعثة صندوق النقد إلى أن إعادة توحيد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يعطي النمو "دفعة بسيطة"، لكن هذا الأمر ينطوي على خطورة بالنسبة لميزانية الحكومة الفلسطينية.

ودعا تقرير البعثة إلى "تغيير جذري" من كل الأطراف بما في ذلك إجراء إصلاحات جذرية من جانب السلطة الفلسطينية وتفعيل مشاركة المانحين الدوليين وتعاون إسرائيلي أقوى في مجال جمع وتوريد الضرائب والرسوم المستحقة للحكومة الفلسطينية.

محللون: ساعة "الانفجار الكبير" في المنطقة لم تحن بعد

رام الله-"القدس" دوت كوم- 2018\2\21

قال محللون سياسيون ان فرص المواجهة والتصعيد في المنطقة قد تزداد مع تطور تحقيقات الفساد ضد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، لكن "الانفجار الكبير" لم يحن بعد لاعتبارات اسرائيلية ودولية أخرى.

ويرى مراقبون ان عوامل التوتر والتصعيد في المنطقة تزداد، وان هناك خشية من ان يستغلها نتنياهو المحاصر بتهم الفساد لصرف الانظار عن التهم التي تهدد باسقاطه، بيد ان "الانفجار الكبير" المتعلق بمواجهة واسعة حماس وحزب الله وايران لم يحن بعد، فهو مرتبط باكتمال التحالفات الاقليمية التي باتت تتبلور على ضوء ما يعرف بصفقة القرن.

ولم يستبعد المحلل السياسي، عبد المجيد سويلم، في حديث لـ "القدس" دوت كوم، امكانية لجوء نتنياهو الى تصعيد الاوضاع في المنطقة وجرها نحو حرب واسعة لصرف الانظار عن تهم الفساد التي باتت على وشك الاطاحه به، مشيرا الى ان "الحكم باي ثمن هي احدى سمات ومكونات نتنياهو في البقاء طوال السنوات الماضية، وفي كثير من المرات كان يذهب بخطط ليس لاسرائيل مصلحة استراتجية كبيرة فيها لتحقيق مصالحه".

وقال ان "نتنياهو لاول مرة يكون في وضع حرج وخطير يهدد ماضيه ومستبقله السياسي، لذلك فانه يمكن ان يستغل الوضع المتأزم من اجل قلب الموازين وتغيير الاتجاه وتغيير قواعد اللعبة، لذلك فانه لا يستبعد ان يلجأ الى التصعيد او الحرب للخروج من هذه الورطة".

واشار المحلل السياسي، الدكتور ايمن يوسف، الى ان "هناك محاولة اسرائيلية من جانب نتنياهو للهروب من قضية الفساد التي اخذت مسارات اوسع في السياسة الداخلية الاسرائيلية، واحدى اشكال الهروب يكمن بتأزيم الحالة وتصديرها في الذهاب الى شكل من أشكال المواجهة الخارجية سواء مع غزة او حزب الله او ايران، لكن الذهاب الى حرب سيتحاج الى ترتيب عقلاني، باعتبار ان هناك حسابات الربح والخسارة التي سيكون لها تبعات كبيرة اذا لم تحقق اهدافها" وقال "نتنياهو لن يذهب في هذه المرحلة الى حرب قبل ان يقوم بتهيئة الجبهة الداخلية الاسرائيلية وتهيئة المسرح والاهداف".

ويرى يوسف ان "المواجهة حتمية، لكن لن تكون في الفترة القريبة"،مشيرا الى ان "بوادر المواجهة بدأت تتشكل في الشمال وفي الجنوب، لكن لن تكون مرتبطة بالدرجة الاولى بالتحقيقات حول تورطه في الفساد بقدر ما هي مرتبطة بأسباب أخرى خارجية، دولية وداخلية، متعلقة باسرائيل ويجيشها".

واستبعد المحلل السياسي، طلال عوكل، امكانية اندلاع مواجهة في هذه المرحلة على ضوء تطور التحقيقات ضد نتنياهو، باعتبار ان "ملف التحقيقات وصل الى مرحلة متقدمة، واي عملية او هجوم سيفهم على انه لصالح نتنياهو، خاصة وان اسرائيل تتحدث عن عدم رغبتها بالتصعيد على جبهة غزة او الشمال في هذه المرحلة" وقال "عندما اغارت الطائرة الاسرائيلية على سوريا وأُسقطت طائرة اسرائيلية، تعرض نتنياهو لانتقادات واسعة بسبب اتهامه بالتفرد بقرار توجيه الضربات".

واوضح عوكل ان "استحقاق ضرب غزة لم يأت بعد، خاصة وانه مرتبط بقضية صفقة القرن"، موضحا ان "انفجار العبوة الناسفة، واتهام الشبان الذين يتظاهرون امام السياج الفاصل بين مستوطنات غزة وقطاع غزة هو رسالة تبرير مسبقة لنوايا اسرائيل باسقاط أكبر قدر ممكن من الضحايا، دون الدفع نحو تفجير الاوضاع المتردية في غزة، والتي تحذر اسرائيل منها خلال الفترة الماضية".

تبخر قرارات "المركزي" ومفاوضات إعادة أوسلو

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 2018\2\21

تتعارض أي ترجمة فعلية لقرارات المجلس المركزي الفلسطيني الأخير، وحتى لخطابات الرئيس الفلسطيني، مع ما يحدث الآن على الأرض، سواء بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين، أو حتى ما يجري في غزة، والتصريحات القطرية الأخيرة، التي تنطلق وسط صمت وحماية "حماس". يمكن الاستنتاج أنّ ما يجري بحثه الآن هو تفعيل اتفاق "أوسلو" ليس إلا، وهذا واضح في نوع المطالب الفلسطينية.

لقد قرر المجلس المركزي قبل نحو شهر فقط، في اجتماعه، في رام الله قرارات تجدد قرارات سابقة منها "قراره بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي". بل وقرر المجلس "تبني حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل"، هذا فضلا عن الدعوة لتعليق الاعتراف بالجانب الإسرائيلي، ووقف التنسيق الأمني.

التقت وزيرة الاقتصاد الفلسطيني عبير عودة، يوم الخميس الفائت، وزير الاقتصاد الإسرائيلي إيلي كوهين، برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهو اللقاء الذي نشرت وسائل الإعلام خبره مع صورة لعودة وكوهين وماكرون، والابتسامة تملأ وجوههم، وقالت المصادر الإسرائيلية إنه عقد بين الوزيرين الإسرائيلي والفلسطيني برعاية فرنسية، في قصر الإليزيه، واتفقا على توسيع نطاق التجارة بينهما وزيادة عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. وبهدف "تعزيز التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة"، إلى جانب "مناقشة إزالة العراقيل البيروقراطية التي تحد من الحركة الاقتصادية بينهما".

بعد ذلك جاء لقاء موسع في رام الله، ضمّ رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدالله، ووزيرين آخرين، هما وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، والمالية شكري بشارة، مقابل وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية يواف مورداخاي. وإذ أبرز الخبر الذي وزعته المصادر الفلسطينية على رفض الفلسطينيين الاستيطان ورفض خصم الإسرائيليين لأي أموال من عائدات الضرائب التي تجبى إسرائيلياً نيابة عن الفلسطينيين، ورفض الاقتحامات الإسرائيلية وسياسات الحصار، وما إلى ذلك، ولكن

الخبر كان واضحاً، في مناقشته "الترتيبات المالية المتعلقة بالتجارة العامة وتنظيم العلاقة المصرفية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية بما يضمن سلاسة وسهولة العملية خدمة للقطاع المصرفي الفلسطيني وسلامته". وطلب تسهيلات وموافقات إسرائيلية لمشاريع فلسطينية، في منطقة (ج)، والسماح بمخططات بناء، وفتح المعبر الحدودي، بين الضفة الغربية والأردن، على مدار "24" ساعة، وعودة الطواقم الفلسطينية للمعبر وتخفيض الرسوم التي يدفعها المسافرون وذلك تخفيفاً للأعباء المالية عن الفلسطينيين، ومناقشة "اتفاقية تجارية جديدة" تنظم قطاعي الماء والكهرباء.

إذاً لا يوجد توتر في العلاقات على النحو الذي توقعه البعض بعد قرارات المركزي، فاللقاءات والابتسامات تجري كالمعتاد، ولا يوجد وقف تنسيق، أو انفكاك، أو انفصال.

ربما يوجد تبرير لهذه اللقاءات، هو ذاته المبرر الذي يسوقه المسؤول القطري محمد العمادي، بمعرض الإعلان عن مساعدات لقطاع غزة، في مؤتمر صحافي، في القطاع، يوم الاثنين، فهو طمأن الجميع، وهو تحت حماية "حركة" حماس، أنّه بناءً على اتصالاتهم "من خلال علاقتنا مع الطرفين (حماس وإسرائيل)"، لا يوجد نية للحرب، وقبل أيام قال في مقابلة مع "أسوشيتدبرس" "عندما تريد القيام بأي عمل في غزة، يجب أن يمرّ عبر الإسرائيليين، فبدون مساعدتهم لن يتم أي شيء".

في الواقع ما قاله العمادي، وسط صمت من "حماس"، هو لسان حال السلطة الفلسطينية، وهو أنّ التعامل مع الإسرائيليين اضطراري بحكم الأمر الواقع. ولكن هذا المنطق يثير التساؤل ماذا عن كل الأحاديث عن وقف التنسيق، والمقاطعة، والانفكاك؟ فمطالب الحكومة الفلسطينية، تأتي عملياً في سياق الطلب من الإسرائيليين تفعيل بعض ما عليهم بموجب "أوسلو" مثل التواجد الفلسطيني على المعابر، و"حماس"، كما الحكومة، تفصل بين الحياتي اليومي والسياسي.

لا جدوى من إصدار قرارات والذهاب باتجاه معاكس، ولن يجدي التحرك في الأمم المتحدة وغيرها، طالما الشيء العملي الذي يفعله الفرنسيون وقطر، والعالم، يتعلق بتفاصيل التجارة والاقتصاد.

لا شك أنّ تسيير الحياة اليومية ووقف المعاناة جزء من مبررات ما يجري، ولكن السؤال، أين هي إذن خطط المركزي، والخطابات الغاضبة؟

حمدان : السلطة انتهت سياسياً و نستعد لما بعد الرئيس عباس

بيروت / وكالات / سما 2018\2\21

قال مسؤول العلاقات الدولية لحركة حماس أسامة حمدان، اليوم الأربعاء، إن "الجانب المصري وعد بإرسال وفد أمني قريباً إلى قطاع غزة لمتابعة تطبيق اتفاق المصالحة".

وأضاف حمدان خلال تصريحات صحفية إن "حماس تستعد لمرحلة ما بعد الرئيس عباس، ودحلان لم يكن ولن يكون خيارا من خياراتنا".

وأكد "لدينا ثلاث أوراق قوة يجب أن لا نغفل عنها (المقاومة، و طبيعة القضية التى لا يسهل انهاؤها، والبيئة الإقليمية المتحركة"، مضيفاً "حركة فتح لا تعاني مما نعانيه في غزة، ولكن فتح في مأزق فشل التسوية وسقوط وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني وأظن أن الرئيس عباس انتهى سياسيا" وفق تصريحاته.

وأشار حمدان "أن ما قاله صائب عريقات يعبر عن أزمة السلطة وفريق التفاوض والتنسيق الأمني، واستمرار الاستيطان وتهويد القدس يؤكد ذلك، ولكن المشكلة هي عجز هذا الفريق عن القيام بما هو صحيح".

وأردف مسؤول العلاقات الدولية لحركة حماس "مصر مستمرة في دعم مسار المصالح وتم الاتفاق على البدء في إجراءات إدخال البضائع عبر معبر رفح وأبلغنا الجانب المصري إن مسار التسوية مرفوض، وهم أكدوا أنهم غير مستعدين للتنازل عن شبر من سيناء".

مضيفاً أن وفد حركة حماس في مصر برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية ناقش ثلاثة محاور رئيسية، الأولى قضية المصالحة وما آلت إليه، والثانية تتعلق بالتسوية السياسية وما عرف بصفقة القرن، والثالثة التهديدات بعدوان جديد على قطاع غزة.

أبو زهري يتساءل: هل يتراجع عباس عن قناعاته بمشروع التسوية؟

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 21\2\2018

تساءل القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، سامي أبو زهري، إن كان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، سيغير من قناعاته بمشروع التسوية، تعقيبا على تصريحات ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن.

وقال القيادي أبو زهري، في تغريدة له، إن تصريحات نيكي هايلي، مندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن، وقحة، وتعكس حالة العداء للشعب الفلسطيني.

وأضاف: "نأمل أن يدفع ذلك الرئيس عباس إلى تغيير قناعاته، والإدراك أن مشروع التسوية قد انتهى".

وقالت هيلي لعباس، الذي غادر القاعة بعد كلمته، وخلفها جالس مبعوث ترمب للمنطقة جيسون غرينبلات، ومستشار الرئيس وصهره جاريد كوشنر: "مستعدون لكي نتحدث معك، لكننا لن نجري وراءك.. ليس عليك أن تمدح قرارنا (نقل السفارة الأمريكية إلى القدس)، ولا حتى أن تقبل به، ولكن عليك أن تعرف التالي: هذا القرار لن يتغير".

رامي الحمد الله.. محرقة السلطة السياسية على خطى "فياض"

رام الله – المركز الفلسطيني للإعلام 21\2\2018

بعد أسابيع قليلة على توصيات المجلس المركزي الفلسطيني، واللجنة التنفيذية التي أوصت الحكومة ببدء اتخاذ إجراءات فك الارتباط مع الاحتلال، يجتمع رئيس الحكومة رامي الحمد الله، بوزير المالية "الإسرائيلي" موشيه كحلون، ومنسق أعمال الحكومة "الإسرائيلية" يواف بولي موردخاي بمكتبه برام الله.

وسبق ذلك بأيام، لقاء وزيرة الاقتصاد في (حكومة الحمد الله)، وزير اقتصاد الاحتلال في باريس، حيث عجت الصحف بصورة لقاء الطرفين، كل هذا يأتي في ظل تصدر حكومة الحمد الله الإجراءات العقابية المستمرة على قطاع غزة، وتصدره واجهة التصريحات السياسية التي يطلقها فيما يخص تعاطيه مع القطاع بملف المصالحة؛ وفقا لشروط تضع علامات سؤال في بعدها الوطني التوافقي.

وتأتي اللقاءات لتعكس عدم صحة توجهات السلطة المعلنة رسميًّا عن بدء الانفكاك الاقتصادي مع الاحتلال، وكذلك مخالفة توصيات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بقطع العلاقة مع الاحتلال ووقف "التنسيق الأمني".

على خطى فياض

هذا الأمر، يعيد للأذهان، الإجراءات التي استخدمتها حكومة سلام فياض عقب الانقسام، حيث ظلّ أهم سبب لبقائها هو استمرار هذا الانقسام، وعلى الرغم من معاناتها من شرعية منقوصة على الساحة الفلسطينية، إلا أنها حظيت بدعم عربي ودولي وبرضا "إسرائيلي" مكّنها من الاستمرار، إلا أن ذلك لم يشفع لشخصيته، بعد أن أصبح في يوم من الأيام محل اتهام بالفساد، وكاد أن يزج به بسجون السلطة لولا التدخلات الدولية التي حالت دون ذلك.

تقوية فياض في حينه نفوذه المالي على حساب نفوذ حركة فتح التي يقود رئيسها السلطة، سعت الأخيرة للتخلص منه، إلا أنها لم تنجح، حتى التقت مصالحها مع مصالح الرئيس عباس في التخلص منه، حيث قبل استقالته.

حقل ألغام

لقاءات الحمد الله المتكررة مع الأطراف "الإسرائيلية" في ظل ما تعانيه الحالة الفلسطينية من تراجع سياسي حاد، جاء عقب قرار الرئيس الأمريكي ترمب اعترافه بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.

والحمد الله الأكاديمي الذي لم يسبق له أي سجل سياسي، قفز إلى سدة رئاسة الوزراء في ظل أعقد ظروف تشهدها القضية الفلسطينية، حيث جاء على خطى سلام فياض بعد أن أرادت حركة فتح ممثلة برئيس سلطتها الذي يملك زمام القرار فيها، لشخصية خارج الفصائل والأحزاب أن تقود الحكومة، فوقع الاختيار على الحمد الله الذي كان يقود أكبر صرح تعليمي فلسطيني "جامعة النجاح الوطني".

الانقسام الذي قاد سلفه سلام فياض لتولي رئاسة حكومة تمارس صلاحيات ومهام محدودة، تدفعه فتح لإدارة الانقسام الذي أصبح شماعة يمارس من خلالها رئيس السلطة محمود عباس أبشع إجراءات عقابية على قطاع غزة عبر الحكومة (الأداة) التي شكلها من أجل أهداف معينة.

مهمة انتحارية

قبيل تولي الحمد الله لرئاسة الحكومة كان متردداً في حينه حتى أقنعه عباس بتولي هذه المهمة، التي وصفها مراقبون في حينه بأنّها "مهمة انتحارية" وبالفعل فقد بدأ الحمد الله بلقاءاته وإجراءات حكومته ضد أهالي قطاع غزة بصعود درجات منصة الإعدام.

ويتفق محللون سياسيون تحدث إليهم "المركز الفلسطيني للإعلام" أنّ وصول الحمد الله إلى سدة الحكم في ظل ظروف دقيقة ومعقدة، ما هي إلا محرقة لتاريخ الرجل الأكاديمي، وزجه في آتون صراع سياسي وإداري ومالي لا قبل له به.

وتعيش السلطة الفلسطينية أزمات مركبة سياسية واقتصادية وأمنية، تكاد تعصف بها، وهو ما تحدث به كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات قبل أيام؛ حيث صرّح ولأول مرة أنّ من يقود السلطة هو "ليبرمان" وأنّ منسق الشؤون الإنسانية "الإسرائيلي" هو رئيس الحكومة الفعلي وليس الحمد الله.

ورغم مرور أكثر من ثلاثة أعوام على تشكيل حكومة الحمد الله، إلا أنّ السياسيين يؤكّدون أنّها لم تحقق أي إنجاز سياسي أو اقتصادي يذكر، حيث لا تستمد الحكومة عملها وفق خطة مدروسة واضحة.

ويجمع السياسيون، أنّ شخصية الحمد الله لم تكن مثل شخصية فياض؛ حيث حظي الأخير بدعم أمريكي و"إسرائيلي" غير مسبوق مكنه من ممارسة نفوذ وصلاحيات تجاوزت حدود رئاسته للحكومة، كانت سبباً في هروبه من قبضة السجن التي كانت السلطة تجهزها له لإخراجه من المشهد السياسي مرةً واحدة وللأبد.

شهادة أمريكية "إسرائيلية"

قبل أن يتم تكليف الحمد الله، حصل على "شهادة موافقة أمريكية" حيث رحب وزير الخارجية الأميركي في حينه، جون كيري، بقرار تكليف الحمد الله تشكيل حكومة جديدة، معرباً عن أمله التعاون معه لتحقيق "السلام في الشرق الأوسط".

كما أجرى ويليام هيغ، وزير خارجية المملكة المتحدة، اتصالاً هاتفياً مع الحمد الله، هنأه فيه بتكليفه تشكيل الحكومة الفلسطينية، وهنأت المفوضة العليا للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، كاثرين أشتون، الحمد الله باختياره لهذا المنصب.

كما عبّرت الأوساط "الإسرائيلية" عن ارتياحها لتولي الحمد الله لرئاسة الحكومة، فقد نشرت صحيفة "هآرتس" العبرية في حينه تقول: "إنّ اختيار الحمد الله مريح، وهو رجل جيد"، وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إنّ "الحمد الله يعدّ شخصية براغماتية من النخبة الفلسطينية المقبولة للغرب"، واختياره سيعزز من سلطات الرئيس عباس.

السلطة الفلسطينية.. إقرار بفشل التسوية وتكثيف للعلاقات مع (إسرائيل)

سويرجو: عباس يدير ظهره لكل الشعب الفلسطيني ومؤسساته

رام الله / غزة – نبيل سنونو فلسطين أون لاين 2018\2\21

"إننا سلطة من دون سلطة وتحت احتلال من دون كلفة ولن نقبل أن نبقى كذلك"، هذه هي تصريحات لرئيس السلطة محمود عباس أمام المجلس المركزي في 14 يناير/ كانون الثاني الماضي، لكن على الأرض، شهدت الفترة الماضية تكثيفا للقاءات مسؤولي السلطة علنا بنظرائهم في دولة الاحتلال الإسرائيلي.

عباس طالب آنذاك "المركزي" بإعادة النظر في الاتفاقات –الذي يُعد مهندسها– الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، وفيما اتخذ المجلس قرارا بـ"تعليق الاعتراف بـ(إسرائيل) إلى حين اعترافها بدولة فلسطين، ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال"، لم يلق ذلك حيزا للتنفيذ.

وكان "المركزي" قرر أيضًا في مارس/ آذار 2015، "وقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطات الاحتلال في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين"، لكن ذلك لم يُطبَّق.

وحتى قرار السلطة بوقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال لدى نصب الأخيرة بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى في يوليو/ تموز الماضي، نفته على الأرض تصريحات لمسؤولين إسرائيليين.

ولا يزال رئيس السلطة يقر –لاسيما في خطاباته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة– بفشل حدوث أي تقدم في مسيرة التسوية مع دولة الاحتلال منذ 1993، لدرجة قوله العام الماضي: "لم يعد هناك مكان لدولة فلسطين".

لكن عباس هو من وصف يوما التنسيق الأمني مع (إسرائيل) بأنه "مقدس"، بخلاف الإجماع الوطني.

وبينما يلتهم سرطان الاستيطان أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، فقد التقى رئيس الحكومة رامي الحمد الله، منسق عمليات حكومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة يؤاف مردخاي، وهو ما كشفته القناة السابعة الإسرائيلية، في 15 من الشهر الجاري، بزعم "مناقشة أزمات الغزيين الإنسانية".

لكن من المعلوم أن من يفرض الحصار المشدد على قطاع غزة هي (إسرائيل) منذ 11 سنة، ومن المعلوم أيضًا أن السلطة تفرض على القطاع إجراءات عقابية منذ مارس/ آذار الماضي، شملت رواتب موظفيها في غزة دون الضفة الغربية، وقطاعات حساسة كالصحة.

ولم يكن هذا اللقاء بعيدا زمنيا عن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في السادس من ديسمبر/ كانون الأول الماضي الاعتراف بالقدس المحتلة "عاصمة" مزعومة لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

كما أن هذا اللقاء بين الحمد الله ومردخاي، لم يكن يتيما لمسؤولي السلطة مع نظرائهم الإسرائيليين، بعد قرار ترامب، إذ إن وزيرة الاقتصاد عبير عودة التقت الشهر الجاري، بنظيرها في حكومة الاحتلال إيلي كوهين، واتفقا –بحسب مواقع عبرية– على "توسيع نطاق التجارة بينهما".

وأول من أمس، التقى الحمد الله ورئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ ووزير المالية والتخطيط شكري بشارة بمكتب رئيس الوزراء في رام الله مع وزير المالية في دولة الاحتلال موشيه كحلون ومردخاي في الوقت الذي هدد فيه الأخير بالتعامل بقوة وعنف ضد المظاهرات السلمية الشعبية على حدود غزة مع فلسطين المحتلة سنة 1948.

وتُوِّج هذا المشهد، بتصريح أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات خلال مقابلة أجرتها معه القناة الثانية العبرية، أن "الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو وزير الجيش (الإسرائيلي) أفيغدور ليبرمان، أما رئيس الوزراء الفلسطيني فهو المنسق مردخاي"، مؤكدا أن عباس "لا يمكنه التحرك من رام الله دون إذن من مردخاي وليبرمان".

وقفة فلسطينية

ويقول المحلل السياسي ذو الفقار سويرجو، إن عباس "لا يزال يصر على ذات النهج المتفرّد بإدارة ظهره لكل الشعب الفلسطيني ومؤسساته، ويصمم على عدم احترام قرارات المؤسسات الفلسطينية والتي لم يمر عليها أسابيع"، في إشارة لقرارات "المركزي".

ويضيف سويرجو لصحيفة "فلسطين"، أن عباس يضرب بهذه القرارات عرض الحائط ويرسل وفوده للقاء الإسرائيليين، مشيرا إلى أن عدم تطبيق قرارات "المركزي" مؤشر على الاستخفاف بالمؤسسات الفلسطينية

وأنها لم تعد ذات قيمة من وجهة نظره، وشدد على ضرورة إعادة النظر في هذه التشكيلة وإعادة تقييم الحالة الفلسطينية برمتها.

ويوضح أن المؤسسات الرسمية كـ"المركزي" لم تستطع أن تشكل "كابحا" لعباس لعدم المضي قدما "في سياسته المتفرّدة".

ويعرب سويرجو، عن أسفه لكون "الساحة الفلسطينية أصبحت الآن أسيرة ورهينة لعقلية واستراتيجية" رئيس السلطة، مبينا أنه "ثبت فشلها بتأكيد الجميع" وحتى بتأكيد عباس نفسه.

ويتمم بأن استمرار عباس بهذا النهج بحاجة "إلى وقفة فلسطينية لوضع حد لهذا الاستهتار"، وفق قوله.

تم بحمد الله